مجلة عيون المسائل
Oyunul-Mesail Journal
العدد 8 مجلد 1 – 30 /12/ 2025
https://doi.org/10.5281/zenodo.18108039

تطور التشريع الليبي المنظم للمصارف الإسلامية وتقييم أدائه (دراسة تاريخية)

The Development of Libyan Legislation Regulating Islamic Banks and the Evaluation of Its Performance

عبد الله خليل الشيباني

باحث دكتوراه كلية العلوم الإلهيات، جامعة كارابوك، تركيا

abdallaelshibani@gmail.com
https://orcid.org/0009-0008-0951-9470

نعيم حنك

أستاذ مشارك ،كلية العلوم الإسلامية، جامعة السلطان محمد الفاتح، تركيا

naimhank@gmail.com
https://orcid.org/0000-0002-3597-6308

للاستشهاد بالبحث:

عبد الله خليل الشيباني، نعيم حنك "تطور التشريع الليبي المنظم للمصارف الإسلامية وتقييم أدائه"، *مجلة عيون المسائل للدراسات الإسلامية* 1/8 (2025)، 49–60.

الملخص

تُقدم المصارف الإسلامية في ليبيا نموذجًا مُلفتًا في السياق العالمي للتمويل الإسلامي حيث تقدم منظورًا فريدًا حول التحديات والفرص التي تواجهها هذه المؤسسات في بيئة مُتغيرة، جديرة بدراسة من خلال المواءمة بين المبادئ الشرعية ومتطلبات الواقع المصرفي الحديث. تُركز هذه الدراسة على تطور التشريعات المتعلقة بالمصارف الإسلامية في ليبيا وتسليط الضوء على كيفية تأثير الإطار القانوني والتنظيمي على نمو وتطور قطاع المصارف الإسلامية في البلاد. تسعى هذه الدراسة إلى فهم تطور التشريعات الليبية الخاصة بالمصارف الإسلامية وتحديد النظام القانوني الذي يُنظمها. كما تهدف إلى توضيح أوجه القصور المحيطة بالنظام القانوني للمصارف التجارية الإسلامية وإبراز أهميتها. وتعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، الذي يجمع بين وصف الواقع القانوني وتحليل مكوناته من منظور فقهي وقانوني، بهدف الكشف عن مدى كفاية الإطار التشريعي الحالي في تنظيم المصارف الإسلامية وفقًا لطبيعتها الخاصة ونشاطها الاقتصادي القائم على أحكام الشريعة. وتشير النتائج الأولية إلى أن التشريعات الليبية السارية تُخضع المصارف الإسلامية لنفس الأحكام التي تُطبق على المصارف التقليدية، دون مراعاة للخصوصية الفقهية والوظيفية التي تميزها، مما يستدعي ضرورة إصدار قانون خاص يُنظم عمل المصارف الإسلامية.

الكلمات المفتاحية: المالية الإسلامية، التشريع الليبي، المصارف إسلامية، التطور التاريخي.

Abstract

Islamic banks in Libya present a noteworthy model within the global context of Islamic finance, offering a distinctive perspective on the challenges and opportunities faced by these institutions in a changing environment—one that merits scholarly examination through the alignment of Sharīʿah principles with the requirements of modern banking practice. This study focuses on the evolution of legislation governing Islamic banks in Libya and highlights the impact of the legal and regulatory framework on the growth and development of the Islamic banking sector in the country. It seeks to analyze the development of Libyan legislation related to Islamic banking and to identify the legal regime that governs these institutions. The

study also aims to clarify the deficiencies surrounding the legal system regulating Islamic commercial banks and to underscore their importance. Adopting a descriptive–analytical methodology, the study combines an examination of the existing legal reality with an analysis of its components from both jurisprudential and legal perspectives, with the objective of assessing the adequacy of the current legislative framework in regulating Islamic banks in accordance with their distinctive nature and their Sharīʿah-based economic activities. The preliminary findings indicate that the prevailing Libyan legislation subjects Islamic banks to the same rules applicable to conventional banks, without due consideration of the jurisprudential and functional specificities that distinguish them. This situation underscores the necessity of enacting a dedicated law to regulate the operations of Islamic banks.

Keywords: Islamic finance, Libyan legislation, Islamic banks, historical development.

المقدمة:

قبل الثورة في ليبيا، كانت الخدمات المصرفية الإسلامية محدودة للغاية، وكانت الأطر القانونية لتنظيم هذا القطاع بفعالية مبهمة أو غير كافية. ورغم وجود بعض المبادرات الفردية لتطبيق الخدمات المصرفية الإسلامية، إلا أن الإطار القانوني الشامل كان غائبًا.

بعد الثورة الليبية عام 2011، شهدت البلاد تغييرات سياسية واقتصادية عميقة. وفي هذا السياق، بدأت الحكومة الليبية الجديدة بوضع إطار قانوني أكثر دقة ووضوحًا لتنظيم الخدمات المصرفية الإسلامية. وتكثفت الجهود لضمان الامتثال لمبادئ الشريعة الإسلامية في الأنشطة المصرفية.

أدى التطبيق الواسع النطاق لتشريعات الخدمات المصرفية الإسلامية في ليبيا إلى زيادة عدد المؤسسات المالية والمصارف التي تقدم الخدمات المصرفية الإسلامية. كما طُوّرت منتجات وآليات مالية متوافقة مع الشريعة الإسلامية، مما جذب اهتمامًا أكبر من المستثمرين والعملاء.

ومع ذلك، يواجه قطاع الخدمات المصرفية الإسلامية في ليبيا تحديات عديدة تتعلق بالشفافية والامتثال للمعايير الدولية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وتتطلب هذه التحديات جهودًا متواصلة لتحسين التشريعات والأنظمة القانونية المحلية، وضمان بيئة آمنة ومستقرة للخدمات المصرفية الإسلامية، وزيادة ثقة المستثمرين والعملاء في هذا القطاع.

لذلك، تسعى هذه الدراسة إلى دراسة تطور التشريعات الليبية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية منذ نشأتها وحتى الوقت الحاضر، مع التركيز على الجوانب التاريخية والتحليلية التي ساهمت في تشكيل هذا التطور. كما تتناول النظم القانونية التي أُنشئت لتنظيم الصيرفة الإسلامية والإشراف عليها في ليبيا، وتحليل كيفية تأثيرها على عمل هذه المصارف والنظام المصرفي بشكل عام.

ستتناول هذه الدراسة المراجع التاريخية والقانونية المتعلقة بتطور الصيرفة الإسلامية في ليبيا، منذ نشأة القطاع وحتى التطورات الأخيرة في التشريعات والأنظمة الرقابية. ستحدد الإطار القانوني من خلال التشريعات التي تنظم الصيرفة الإسلامية، مع إبراز أهميتها في ضمان الاستقرار المالي وتعزيز الثقة، بالإضافة إلى دورها في تعزيز نمو واستدامة قطاع الصيرفة الإسلامية. تتناول الدراسة مراحل تطور التشريعات الليبية المنظمة للصيرفة الإسلامية، بما في ذلك المرحلة التمهيدية التي تُحلل التطورات الأولية والأولية للتشريع؛ ومرحلة التطوير التشريعي التي تُرسي الأسس القانونية للصيرفة الإسلامية؛ ومرحلة التحول التي تُقيّم التحولات المهمة والتغييرات التشريعية الحديثة.

ستكون هذه الدراسة بالغة الأهمية في توضيح السياق التاريخي والقانوني لتطور الصيرفة الإسلامية في ليبيا، وفهم أسباب وآثار التغييرات التشريعية المتعلقة بهذا القطاع. كما ستساعد في توجيه السياسات واتخاذ القرارات المستقبلية المتعلقة بتطوير هذا القطاع المهم في الاقتصاد الليبي وتعزيزه.

مشكلة البحث:

تتمثل مشكلة البحث في دراسة تطور التشريع الليبي المنظم للمصارف الإسلامية وتقييم أدائه من منظور تاريخي. ومعرفة مدى كفاءة التشريعات الليبية المتعلقة بالمصارف الإسلامية وتأثيرها على أدائها.

أسئلة البحث:

كيف تطورت التشريعات الليبية المتعلقة بالمصارف الإسلامية؟

ما الأنظمة القانونية والإجراءات التنظيمية التي تم اتخاذها في ليبيا في قطاع المصارف الإسلامية؟

ما أداء التشريعات الليبية المنظمة لنشاط المصارف الإسلامية؟

أهداف البحث:

دراسة تطور التشريع الليبي للمصارف الإسلامية.

توضيح التنظيمات التشريعية على البنوك الإسلامية.

تقييم التشريعات الليبية المتعلقة بالمصارف الإسلامية.

منهجية البحث:

تم استخدام منهج وصفي لوصف تنظيم تنظيمي للصيرفة الإسلامية، في حين تم استخدام منهج تحليلي لإطار القانون والتشريعي الذي يحكم عملياتها في ليبيا. كما تم استخدام منهج تاريخ التطور للتشريعات التنظيمية للصيرفة الإسلامية في ليبيا.

الدراسات السابقة:

دراسة حامد الرك (2022) والتي بعنوان "المصارف الإسلامية الليبية وقواعد العمل الشرعي وضوابطها", تهدف الدراسة إلى تقييم مستوى التزام المصارف الإسلامية الليبية بالقواعد واللوائح التشغيلية وفقًا للشريعة الإسلامية. وقد استخدم المنهج الوصفي التحليلي لفحص الكتب والمجلات ومنشورات المؤتمرات الإسلامية وقانون المصارف رقم (1) لسنة 2005 المعدل بالقانون رقم (46) لسنة 2012. وقد تم تصميم استبيان من ثلاثة أجزاء. يحتوي الجزء الأول على معلومات حول عينة الدراسة، ويتكون الجزء الثاني من (18) فقرة تغطي الجوانب المتعلقة بالالتزامات المالية للمصارف الإسلامية الليبية فيما يتعلق بالقواعد واللوائح التشغيلية وفقًا للشريعة الإسلامية. ويشير الجزء الثالث إلى ملاحظات عينة الدراسة. وقد تم توزيع 140 استبيانًا، تم استلام 137 منها بالكامل. وقد تم تحليل البيانات باستخدام الأساليب الإحصائية المناسبة، وقد تبين أن المصارف التي تمت دراستها في هذه الدراسة تعمل وفقًا لأحكام الفصل الرابع من القانون رقم (46) لسنة 2012 بشأن المصارف الإسلامية. علاوة على ذلك، ونظرًا لعدم القدرة على التعامل مع العقود الأخرى المتوافقة مع الشريعة الإسلامية مثل الإجارة والسلم والاستصناع والإجارة المملوكة والإيجار التشغيلي، كان العقد الأكثر استخدامًا خلال هذه الفترة هو المرابحة. علاوة على ذلك، لم يتم إنشاء أي أموال للقرض الحسن أو الزكاة.

دراسة جمعة محمود الزريقي (2010)، "حالة التشريع الليبي بشأن إنشاء الخدمات المالية الإسلامية وفقًا لقانون المصارف رقم (1) لسنة 1373 هـ (2005 م)". تُعد ليبيا من الدول الرائدة في تبني تدابير فعالة لتنظيم الشريعة الإسلامية ودمجها في التشريعات القائمة. بعد استقلالها عن الحكم الاستعماري الإيطالي، اعتمدت ليبيا تشريعات مستوحاة من تشريعات الدول المجاورة، مثل مصر. ومع ذلك، لم تكن هذه القوانين خالية من بعض أوجه القصور التي تتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية. لذلك، بعد ثورة 1969، بذل المشرع الليبي جهودًا حثيثة لمواءمة التشريعات السابقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية. وشملت هذه الجهود إنشاء لجنة خاصة من خبراء في الشريعة الإسلامية والشريعة الإسلامية. صاغت هذه اللجنة مشاريع

قوانين أُقرت وأُصدرت لاحقًا. أدت هذه المشاريع إلى مراجعة العديد من القوانين، مثل القانون المدني وقانون التجارة، لمعالجة أوجه القصور التي تتعارض مع الشريعة الإسلامية.

دراسة عبد الله زويتة (2020) بعنوان "مساهمة القوانين والتشريعات نحو تطور المصرفية الإسلامية في ليبيا (دراسة مقارنة بالتجربة الماليزية)", توصلتُ إلى نتيجة مهمة وهي على الرغم من الإجماع النسبي على النصوص القانونية التي تُجيز الصيرفة الإسلامية تحت إشراف البنك المركزي، إلا أن التنظيم القانوني والتنظيمي للصيرفة الإسلامية في ليبيا لا يزال محدودًا، مما يؤثر سلبًا على قطاع الصيرفة الإسلامية في البلاد. في المقابل، كان تركيز ماليزيا على القوانين واللوائح التي تُنظّم الصيرفة الإسلامية إداريًا وماليًا وتُوفّر الرقابة عليها فعالًا للغاية في إرساء إطار قانوني مستقر، مما ساهم بشكل مباشر في تطوير وتقدم الصيرفة الإسلامية في البلاد وجعلها نموذجًا يُحتذى به في هذا المجال. وعليه، يُؤكد المقال على الدور الهام والمباشر للقوانين واللوائح في تطوير وتعزيز قطاع الصيرفة الإسلامية. لذلك، ينبغي على السلطات العليا في ليبيا اتخاذ التجربة الماليزية نموذجًا، وتوفير فرص للتعلم من التجارب الناجحة بطريقة سريعة وفعالة، وبالتالي تحقيق التقدم المنشود في إنشاء نظام مصرفي إسلامي تنافسي فعال.

الفجوة البحثية:

بناءً على الدراسات السابقة المذكورة آنفًا، قُدِّمت تحليلات قيّمة للوائح المصرفية الإسلامية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، ولتحول المصارف التقليدية إلى المصارف إسلامية في ليبيا. ومع ذلك، ثمة حاجة إلى دراسة أكثر تفصيلًا للتطورات القانونية التاريخية في ليبيا، وكيف أثرت على عمل المصارف الإسلامية. حيث كانت الخدمات المصرفية الإسلامية محدودة للغاية، ولم تكن الأنظمة القانونية واضحة أو فعالة في تنظيم هذا القطاع. كانت هناك بعض المبادرات الفردية لتقديم الخدمات المصرفية الإسلامية، لكنها افتقرت إلى إطار قانوني شامل. في أعقاب الثورة الليبية عام 2011، شهدت البلاد تغييرات سياسية واقتصادية عميقة. وفي هذا السياق، بدأت الحكومة الليبية الجديدة في وضع إطار قانوني أكثر دقة ووضوحًا لتنظيم الخدمات المصرفية الإسلامية. لذلك، ثمة حاجة ماسة إلى دراسات وصفية لتقييم مدى تأثير التشريعات الليبية على أداء البنوك الإسلامية وامتثالها لأحكام الشريعة الإسلامية.

مفهوم الإطار التشريعي

1.1. تعريف التشريع المنظم للمصارف الإسلامية:

يُعد التشريع الذي يحكم المصارف الإسلامية أساسا لإنشاء وتنظيم هذه المؤسسات المالية. حيث أن هذا التشريع هو مجموعة القوانين واللوائح والأنظمة التي تحكم عمل المصارف الإسلامية في ليبيا وتحدد قواعدها وأحكامها. ويهدف هذا التشريع إلى توفير إطار قانوني وشرعي يضمن الامتثال لمبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية في جميع المعاملات المالية والمصرفية. ويتضمن تشريع المصارف الإسلامية العديد من اللوائح والقوانين التي تحكم عملياتها وتوجه سلوكها لضمان الامتثال للمبادئ الإسلامية (الشريف، 2018). وتغطي هذه القوانين واللوائح مجالات مختلفة، مثل المصارف الإسلامية والتمويل الإسلامي والاستثمارات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية. يعتبر هذا التشريع دليلاً لعمليات المصارف الإسلامية لضمان امتثال المصارف الإسلامية لمعايير الشريعة الإسلامية وتقديم الخدمات المالية وفقًا للمبادئ الإسلامية.

2.1. أهمية التشريع المنظم للمصارف الإسلامية:

يُعدّ التشريع التنظيمي للصيرفة الإسلامية أداةً هامةً لضمان توافق جميع المعاملات المالية والمصرفية مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، والالتزام بالقيم والمبادئ الأخلاقية الإسلامية. كما يُسهم التشريع التنظيمي في قانونية المعاملات المالية وانتظامها، مما يزيد من ثقة المستثمرين والعملاء بالصيرفة الإسلامية، ويعزز استقرار النظام المالي ككل. ويُمكّن للتشريع التنظيمي للصيرفة الإسلامية من ابتكار وتطوير منتجاتها وخدماتها، مما يُساعدها على

تلبية احتياجات العملاء بشكل أفضل، وتحسين جودة الخدمات المالية. كما يُوفر إطارًا قانونيًا يحمي حقوق المستثمرين والمودعين في الصيرفة الإسلامية، ويعزز الثقة، ويُقلل من المخاطر المالية (عبد الله، عزيز، وجوهري، 2015).

1.2.1 دور التشريع المنظم للمصارف الإسلامية:

تُسهم التشريعات التنظيمية في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع من خلال توجيه السياسات المالية والمصرفية وفقًا لمبادئ الشريعة الإسلامية. وتضمن هذه التشريعات التنظيمية للبنوك الإسلامية رقابة صارمة على الأنشطة المالية والمصرفية، بما يضمن الامتثال لمعايير وقواعد الشريعة الإسلامية، ويخفف من المخاطر المالية. وتلعب التشريعات التنظيمية دورًا محوريًا في تعزيز الشفافية والمساءلة في أنشطة المصارف الإسلامية، من خلال ضمان توفير المعلومات اللازمة للعملاء والمستثمرين بشفافية ومنهجية. كما تُسهم التشريعات التنظيمية في تعزيز التعاون الدولي في مجال المصارف الإسلامية من خلال إطار قانوني واضح ومنظم يُسهّل التفاهم والتعاون بين مختلف الدول(أبوديربالة ومختار، 2019).

باختصار، يعتبر التشريع المنظم للمصارف الإسلامية في ليبيا أساسًا رئيسيًا لضمان سلامة واستقرار وفعالية النظام المصرفي الإسلامي في البلاد..

مراحل تطور التشريع الليبي المنظم للمصارف الإسلامية

شهد القطاع المصرفي الإسلامي في ليبيا تطورات هامة، وذلك بفضل الجهود المبذولة من قبل السلطات الليبية لتوفير بيئة قانونية ومؤسسية داعمة لنمو هذا القطاع. تم اتخاذ خطوات ملموسة على هذا الصعيد، ويمكن تلخيصها في المراحل التالية:

1.2. المرحلة التمهيدية:

خلال هذه المرحلة، شهدت ليبيا عدة محاولات لتطبيق الصيرفة الإسلامية، كان أبرزها المرسوم الملكي لعام 1966 الذي يحظر الفائدة الربوية في النظام المصرفي الليبي. ورغم أن هذه الخطوة كانت جريئة وعكست رغبة في الابتعاد عن الفائدة، إلا أنها لم تحقق النجاح المنشود. ويُعزى هذا الفشل إلى عدة عوامل رئيسية، منها: (عبد الله، عزيز، وجوهري، 2015).

في ذلك الوقت، لم تكن هناك منتجات مصرفية إسلامية معترف بها ومتاحة على نطاق واسع، مما صعّب على البنوك تقديم بدائل قائمة على الربا. ويعود هذا النقص في هذه المنتجات إلى ضعف فهم مفاهيم ومبادئ الصيرفة الإسلامية، سواء بين العاملين في القطاع المصرفي أو عامة الناس. في ذلك الوقت، كانت الصيرفة الإسلامية مفهومًا جديدًا وغير مألوف، ولم يكن هناك فهم كافٍ لكيفية تطبيق مبادئ الشريعة الإسلامية على النظام المالي. في ذلك الوقت، لم تكن هناك منتجات مصرفية إسلامية معترف بها ومتاحة على نطاق واسع، مما صعّب على البنوك تقديم بدائل قائمة على الربا. (أبوديربالة ومختار، 2019).

كما كانت البنية التحتية والأنظمة القانونية والتنظيمية غير كافية لدعم وتنمية الصيرفة الإسلامية. حيث صُممت هذه الأنظمة في المقام الأول لدعم النظام المصرفي التقليدي القائم على الفائدة، ولم تُنفَّذ تغييرات وإصلاحات كافية لتكييفها مع متطلبات الصيرفة الإسلامية. وقد أعاقت هذه البنية التحتية الضعيفة التنفيذ الفعال للمرسوم الملكي (عبد الله، عزيز، وجوهري، 2015).

وعلى الرغم من هذه المحاولات المبكرة، فقد أظهرت التجربة أن هناك حاجة ملحة إلى تطوير إطار قانوني ومؤسسي مناسب للصيرفة الإسلامية.

1.2.2. مرحلة التأسيس التشريعي:

تُعتبر ليبيا من الدول التي تنظم وتطبق الشريعة الإسلامية في التشريعات السائدة. علاوة على ذلك، فهي تطبق قوانين مستمدة من بعض البلدان المجاورة لها، وبعض هذه القوانين مخالفة الأحكام الشريعة الإسلامية. وفي عام 1969، قام المشرع الليبي بإعادة النظر في التشريعات الصادرة قبل ذلك وتعديلها لتتوافق مع الشريعة الإسلامية (جمعة محمود الزريقي. 2010).

حيث شُكِّلت لجنة من المتخصصين في القانون والشريعة، التي أُقرت وسُنَّت. وعُدِّلت العديد من القوانين، مثل القانون المدني والقانون التجاري، للقضاء على القوانيين المخالفة لأحكام الشريعة الإسلامية. ومن هذه القوانين:

1. تحرم الربا بموجب القانون المدني رقم 74 لسنة 1972، الذي يحرم الفائدة المؤجلة في المعاملات القانونية والتجارية بين الأشخاص الطبيعيين(الافراد).

2. بشأن تحريم بعض العقود الغرر في القانون المدني وتكييف بعض أحكامها مع الشريعة الإسلامية بالقانون رقم 86 وتاريخ 1392هـ/1972م (البراسي، بيلو، والحبشي، 2018).

في هذه الفترة سعي المشرع الليبي الي تجنب المعاملات الربوية المنتشرة في البنوك التقليدية بسبب الفوائد الربوية، ويواكد على تطبيق الصيرفة الإسلامية في ليبيا، مما سيساهم في استقرار الاقتصاد الوطني. لان التوافق مع الشريعة الإسلامية سيزيد من إقبالها المواطنين للتعامل مع هذا المصارف الاسلامية، وإيداع مدخراتهم فيها، مما سيساهم في دعم الاقتصاد الوطني (جمعة محمود الزريقي. 2010).

ومن هذا المنظور يمكن القول أنه إذا كانت التشريعات الحالية لا تسمح بتنظيم الأنشطة المصرفية بالطريقة التي تتبعها البنوك الإسلامية، فمن الممكن سن تشريعات جديدة لتنظيم مثل هذه الأنشطة، وفقاً للخبرات المكتسبة في بعض البلدان.

2.2.2. مرحلة التحول

في عام 2005، بدأ القطاع المالي الليبي بتنفيذ إصلاحات عديدة لمواكبة التطورات المالية الحديثة، ضمن خطة الإصلاح الاقتصادي للبلاد. وبعد التغيير النظام السياسي، أصبح النظام المالي والمصرفي الليبي أكثر حذرًا وانفتاحًا على العالم، وجاء ذلك استجابةً للضغوط الدولية لتحديث النظام المالي الليبي.

خلال هذه الفترة، واجه القطاع المصرفي الإسلامي في ليبيا تحديات عديدة نظرًا لصعوبة الانتقال من المصارف التقليدية إلى المصارف الإسلامية. وهذا الانتقال يستلزم عددًا من المتطلبات، ووضع آليات لانتقال سلس وناجح. لفهم ذلك، لا بد من فهم الوضع الراهن للمصارف الإسلامية في ليبيا والاتجاهات المستقبلية في هذا المجال. (محمد علي نصر الشعيبي، 2020)

للوهلة الأولى، يبدو أن الهدف واضحًا: وهو التحول إلى المصارف الإسلامية في المصارف الليبية والالتزام بمبادئ الشريعة الإسلامية. ومع ذلك، ورغم إصدار مصرف ليبيا المركزي العديد من القوانين والقرارات والتعاميم، لا يزال تحقيق هذا الهدف بعيد وغير ممكن بشكل كامل. ولذلك سوف نقوم بدراسة تطور هذه القوانين والمنشورات:

1- قانون رقم (1) لسنة 1373 و (2005 م) :

أولاً، من الضروري مراجعة القانون رقم (1) لسنة 1373 هـ (2005 م) بإيجاز، والذي ينظم ويحكم عمليات ومسؤوليات مصرف ليبيا المركزي فيما يتعلق بإنشاء مصارف الخدمات المالية الإسلامية:

تنص المادة (9) من القانون على سلطة مصرف ليبيا المركزي في إنشاء المصارف التجارية والمتخصصة، ومصارف التمويل والاستثمار، وغيرها من المصارف، والإشراف على أنشطتها، وإعداد النماذج والعقود اللازمة.

وتنص المادة (65) على أن هناك ثلاثة أنواع من المصارف تخضع لإشراف المصرف المركزي: المصارف التجارية، والمصارف المتخصصة، ومصارف الاستثمار. ولمجلس إدارة مصرف ليبيا المركزي، بموجب المادة 16، الفقرة 9، الحق في وضع الضوابط التي يراها ضرورية لتنظيم تقديم الخدمات المالية الإسلامية. وله في هذا الصدد تحديد الأمور التي يراها ضرورية لضمان إنشاء هذا النشاط وممارسته لتحقيق أهدافه. كما يجوز له وضع عقود نموذجية

للراغبين في ممارسة هذه الأنشطة في ليبيا. ولها أيضاً الحق في وضع الأنظمة الأساسية للمؤسسات التي ترغب في تقديم مثل هذه الخدمات، وتحديد كيفية تقديم هذه الخدمات في ليبيا (مليطان وآخرون،2024).

ومنذ عام 2009، قدمت العديد من المصارف في ليبيا خدمات الصيرفة الإسلامية. وقد تحقق ذلك من خلال إنشاء نوافذ الصيرفة الإسلامية، أو أنشاء فروع مصرفية إسلامية، أو التحول الكامل إلى النظام المصرفي الإسلامي. ويعود تاريخ التوسع في الخدمات المصرفية الاسلامية في القطاع المصرفي الليبي إلى المؤتمر الأول للخدمات المالية الإسلامية، والذي عُقد برعاية مصرف ليبيا المركزي 2007. وأعقب ذلك إصدار مصرف ليبيا المركزي عدة منشورات وقرارات تنظم عمل الصرافة الإسلامية ومنها:

2-منشور رقم (9) لسنة 2009 :

بموجب المنشور الأول رقم (9) بتاريخ 2009/8/19، يُسمح للمصارف التجارية الليبية بتقديم منتجات مصرفية إسلامية. تُسمى هذه المنتجات "الخدمات المصرفية البديلة"، وتشمل المرابحة، والمشاركة، والمضاربة. كما يُمكن تقديم خدمات مالية أخرى، مثل الإجارة، والاستصناع، والسلم، بعد مراجعة وتطوير العقود ذات الصلة (منشورات مصرف ليبيا المركزي)

3- منشور رقم (9) لسنة 2010 :

أصدر مصرف ليبيا المركزي منشور رقم (9) لسنة 2010، الذي يُلزم بعرض معاملات المصارف الإسلامية على هيئات الرقابة الشرعية للتحقق من صحتها. وقد اعتُمد هذا المنشور كإطار تنظيمي للمصارف الإسلامية، موضحًا شروط ومتطلبات وآليات العمل للصرافة الإسلامية.

في عام 2011، عُلِّقت أنشطة المصارف الإسلامية بسبب الأحداث الأمنية في ليبيا. وبعد تغيير النظام في ليبيا عام 2011، عُدِّلت العديد من القوانين والتشريعات بما يخدم مصالح الأفراد والجماعات في البلاد. وبطبيعة الحال، كان للقطاع المصرفي دورٌ في هذا التغيير:

4- قانون رقم (46) لعام 2012:

في عام 2012م، أصدر المجلس الوطني الانتقالي قانون رقم (46) لعام 2012 هو تعديل لقانون عام 2005 بشأن المصارف. يعتبر هذا القانون المرجع الرئيسي لتحول المصارف التجارية في ليبيا إلى المصارف الإسلامية (مليطان وآخرون،2024).

حيث يعد الأساس القانوني لإنشاء المصارف الإسلامية في البلاد. حيث أضاف هذا التعديل فصلاً خاصاً بالمصارف الإسلامية، يسمح بوجود نوافذ إسلامية داخل المصارف التقليدية. ممهداً الطريق لأسلمة القطاع المصرفي بشكل كامل. القانون رقم (46) مهد الطريق أمام هذه المصارف للانتقال من النظام المصرفي التقليدي إلى النظام المصرفي الإسلامي. لا يُلزم هذا القانون المصارف بالتحول الإلزامي أو يحدد مواعيد نهائية لذلك، بل يسمح لها بالتحول إذا رغبت في ذلك (الرك, 2022).

5- قرار رقم (3) لسنة 2012 :

بشأن إنشاء اللجنة الاستشارية للمصارف الإسلامية. في العام نفسه، بتاريخ 2 يناير/كانون الثاني 2012، أصدر مصرف ليبيا المركزي القرار رقم (3) بشأن إنشاء اللجنة الاستشارية للمصارف الإسلامية، التي تتبع مباشرةً لمحافظ المصرف. وأصدرت هذه اللجنة مذكرةً توضح القواعد واللوائح المتعلقة بممارسات المصارف الإسلامية (محمد علي نصر الشائبي،2020)

إلا أن ذلك لم يكن مرضياً إلى حد ما، فكان لا بد من إصدار القانون رقم (1) لسنة 2013م بشأن تحريم المعاملات الربوية استجابة لرغبة الليبيين في تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية في كافة مناحي حياتهم، بما في ذلك معاملاتهم اليومية والمالية، وبالطبع المعاملات المصرفية.

6- القانون رقم (1) لسنة 2013 م بشأن منع المعاملات الربوية:

هذا قانون واضح وحاسم يُطبّق على المصارف التجارية التقليدية، ويحظر عليها التعامل بالفوائد والربا. ورغم أن هذا القانون أحدث نقلة نوعية في القطاع المصرفي، إلا أن آلية تطبيقه كانت محل خلاف كبير بين الاقتصاديين. إلا أن المصارف التقليدية تحولت مصارف الإسلامية دون رؤية اقتصادية وفنية واضحة تمنع التطبيق الأمثل لهذا القانون، أو أنه تسببت في خسائر وأضرار كان ينبغي تلافيها. وقد أدى ذلك إلى اضطرابات وفساد في القطاع المصرفي، كما أن افتقار البنوك إلى الرؤية الفنية جعل القانون غير قابل للتنفيذ. (مليطان وآخرون، 2024).

7- قرار إنشاء الهيئة المركزية للرقابة الشرعية عام 2013:

في عام 2013، أصدر مصرف ليبيا المركزي قرار بأنشاء "الهيئة المركزية للرقابة الشرعية"، إيذانًا ببداية عهد جديد في تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية في المعاملات المالية والمصرفية في ليبيا. وجاء إنشاء هذه الهيئة للرغبة المتزايدة التي توافق جميع المعاملات المالية مع الشريعة الإسلامية، ولضمان استقرار النظام ونزاهته (اجبيري & خليفة, 2020).

وتوقفت البنوك الإسلامية في عام 2014 بسبب الأحداث الأمنية.

8- قانونًا رقم (7) بعدل القانون رقم (1) لسنة 2013:

أصدر مجلس النواب الليبي في عام 2015 بإلغاء الفائدة للأشخاص الاعتباري اعتبارًا من 2020/01/01.

9- منشور رقم (4) لسنة 2022 :

أصدر مصرف ليبيا المركزي منشور رقم (4) لسنة 2022م بشأن تنظيم عمليات تمويل المرابحة التي تقوم بها المصارف. ونعتقد أن المنشور يتضمن مجموعة من الإجراءات والضوابط التي تهدف إلى تنظيم عمليات تمويل المرابحة في المصارف الليبية، والمساهمة في تعزيز النظام المالي، وضمان سلامة المعاملات المالية والتمويلية (الفاضلي ودجلة، 2022).

10- منشور رقم (25) لسنة 2023:

وأخيرًا، أصدر مصرف ليبيا المركزي منشور رقم (25) لسنة 2023، المتضمن دليل حوكمة إدارة المصارف الإسلامية. وتهدف هذه الوثيقة إلى وضع إطار عمل يُطبق على جميع المؤسسات المالية الخاضعة لإشراف ورقابة مصرف ليبيا المركزي، بما يتماشى مع أفضل الممارسات ووفق القوانين واللوائح المحلية.

ومع ذلك، لا يوجد حاليًا التحول الكامل إلى الصيرفة الإسلامية. بل قد يُلاحظ تحول جزئي في بعض المصارف التقليدية من خلال إنشاء فروع إسلامية تُقدم الخدمات المصرفية الإسلامية. وفي ليبيا، يُعد افتتاح فروع إسلامية في المصارف التجارية الليبية خطوة نحو التحول إلى الصيرفة الإسلامية والتخلي عن النظام المصرفي التقليدي. وقد تكون هذه الخطوة مؤقتة قبل تطبيقها بالكامل في المصارف المملوكة للدولة (العماري وحسن، 2021)

تقييم الإطار التشريعي المنظم للمصارف الإسلامية

لتقييم الإطار القانوني المنظِّم للمصارف الإسلامية في ليبيا تقييمًا شاملًا، يجب دراسته على ثلاث مراحل رئيسية: المرحلة التمهيد، ومرحلة التأسيس، ومرحلة التحوّل. تعكس هذه المراحل التطور التدريجي والتحسين المستمر للإطار القانوني، بهدف إرساء نظام مصرفي إسلامي فعّال ومستدام.

1.3. تقييم مرحلة التمهيد

خلال هذه الفترة، لم يكن هناك إطار قانوني للرؤية الإسلامية في ليبيا. ويعود ذلك لعدد من الاسباب. أولًا، لم يكن هناك اهتمام خاص بالمصارف الإسلامية، نظرا الي انتشار المصارف التقليدية القائمة على النظام الربوي وهيمنته على الوضع الاقتصادي، ولم تكن هناك حاجة في تغيير هذا الوضع

أو الانتقال إلى نظام مالي إسلامي. علاوة على ذلك، قلة الوعي بأهمية المصارف الإسلامية وفوائدها للمجتمع من العوامل التي ساهمت في عدم تطور هذا القطاع خلال تلك الفترة.

ومع ذلك، كانت هناك بعض التطورات في المصارف الاسلامية خلال هذه الفترة في عام 1966، حيث صدر مرسوم ملكي يحظر الفائدة في القطاع المصرفي. إلا أن هذه المحاولة لم تنجاح بسبب عدم وجود خدمات مالية إسلامية معترف بها في ذلك الوقت، بإضافة الي ذلك لم تكن البنية التحتية والأنظمة القانونية والتنظيمية مهيأة بشكل خاص لدعم وتشجيع نمو الصيرفة الإسلامية.

بشكل عام، كان الإطار المنظم للمصارف الإسلامية في ليبيا بين عامي 1950 و1969 ضعيفًا للغاية. أعاق هذا الضعف عمل المصارف الإسلامية وحال دون تحقيق تقدم ملحوظ في هذا القطاع خلال تلك الفترة.

1.1.3. تقييم مرحلة التأسيس

ليبيا من الدول التي بذلت جهودًا كبيرة لسن التشريعات المتعلقة بالمعاملات المصرفية الإسلامية. ومن الخطوات المهمة التي اتخذتها ليبيا في هذا الصدد سنّ تشريعات مستوحاة من الشريعة الإسلامية. بعد الاستقلال، اعتمدت ليبيا تشريعات مستوحاة من بعض الدول الشقيقة، ولكن تم مراجعتها لاحقًا ومواءمتها مع الشريعة الإسلامية. كما تم تشكيل لجنة من العلماء المتخصصين في الشريعة والقانون لصياغة القوانين المنظمة للمعاملات المصرفية الإسلامية. علاوة على ذلك، تم سنّ قوانين تحظر الربا في المعاملات المدنية والتجارية، بما في ذلك القانون رقم 74 لسنة 1972، الذي يحظر الربا في المعاملات المدنية والتجارية بين الأفراد، والقانون رقم 86 لسنة 1392 هـ/1972 م، الذي يحظر بعض عقود الغرر في القانون المدني وعدل بعض أحكامه مع الشريعة الإسلامية (جمعة محمود الزريقي. 2010).

سعى المشرع الليبي أيضًا إلى تحديث التشريعات المصرفية لمواءمتها مع الشريعة الإسلامية. من خلال الإعلان عن قيام سلطة الشعب في 2 مارس 1977. ونصت الفقرة الثانية من الإعلان على أن "القرآن الكريم هو شريعة المجتمع في الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية". وبناءً على ذلك، تُطبق أحكام الشريعة الإسلامية على التشريعات الليبية، ولا يجوز أن تتعارض القوانين السارية معها (جمعة محمود الزريقي. 2010).

أسفرت هذه الجهود عن خلق بيئة قانونية مناسبة لعمل المصارف الإسلامية، وجذب الاستثمارات إلى القطاع المصرفي الإسلامي، وزيادة الإقبال على خدمات المصارف الإسلامية من قبل الجمهور، مما ساهم في تحقيق استقرار الاقتصاد الوطني. ومع ذلك، لا تزال هناك بعض التحديات التي تواجه تطبيق المعاملات المصرفية الإسلامية في ليبيا (جمعة محمود الزريقي. 2010).

بشكل عام، يمكن القول إن ليبيا قد قطعت شوطًا كبيرًا في مجال تقنين المعاملات المصرفية الإسلامية. ومع ذلك، فإن هناك حاجة إلى المزيد من الجهود لمعالجة التحديات التي تواجه هذا المجال وتعزيز دور المصارف الإسلامية في الاقتصاد الليبي.

2.1.3 تقييم مرحلة التحول

تشهد ليبيا مسيرة واعدة نحو تبني تشريعات في الصيرفة الإسلامية، من خلال خطوات حثيثة تم اتخاذها على المستوى القانوني والمؤسسي. تسعى البلاد جاهدة لترسيخ مبادئ الشريعة الإسلامية في نظامها المالي، تماشياً مع تطلعات شريحة واسعة من الشعب الليبي. ومع ذلك، لم تخلُ هذه المسيرة من التحديات، مما يجعل رحلة التحول نحو الصيرفة الإسلامية في ليبيا قصة غنية بالدروس والعِبَر.

أ. التطورات القانونية والمؤسسية:

من خلال هذا العرض المبسط لبحث موقف المشرع الليبي من القانون رقم (1) لسنة 1373 هـ / 2005 م بشأن المصارف، يمكننا استنتاج النتائج التالية:

منذ بداية السبعينات من القرن الماضي، اتجه المشرع الليبي إلى اعتماد أحكام الشريعة الإسلامية، وقام بتعديل أهم أحكام المعاملات المخالفة للشريعة الإسلامية في القانون المدني والقانون التجاري لتتوافق معها. لا يشكل التشريع المنظم لأعمال المصارف في ليبيا عائقًا أمام قيام نشاط مصرفي إسلامي، بل على العكس، المادة السادسة عشرة من القانون رقم 1 لسنة 2005 تجيز لمصرف ليبيا المركزي منح الإذن بإنشاء مصارف تجارية أو متخصصة أو مصارف تمويل واستثمار وغيرها، وتحدد الضوابط المنظمة لممارسة أنشطتها. وبالتالي، يمكن إنشاء مصارف أو فروع لمصارف قائمة لتقديم الخدمات المالية الإسلامية.

وسيكون لقيام هذا النوع من النشاط تأثير فعال في زيادة رأسمال المصارف وتوسع نشاطها. حيث يتردد الكثير من الأشخاص في ليبيا عن الإيداع في المصارف والتعامل معها بسبب قيامها بالمعاملات الربوية، وقد ساعدت الفتاوى العديدة في تعزيز هذا الابتعاد. إذا قامت المصارف بتقديم الخدمات المالية الإسلامية، فسيتم التغلب على هذا العائق وسيتم توسيع العمل المصرفي بشكل كبير.

ب. دعم تطوير قطاع الصيرفة الإسلامية:

يمكن استخدام صيغ مختلفة لتنفيذ هذا النشاط الجديد؛ من أهمها تحويل بعض فروع المصارف القائمة إلى مصارف إسلامية، أو فتح فروع جديدة لتقديم الخدمات المالية، أو إنشاء مصارف متخصصة في هذا المجال. وينبغي إجراء دراسة لاختيار النموذج الأنسب من بين الصيغ المقترحة. ومن الضروري تشكيل لجنة من علماء الشريعة الإسلامية والقانونيين والاقتصاديين والخبراء الماليين لوضع السياسات والإرشادات اللازمة لتنظيم هذا النشاط الجديد وضمان حسن تنفيذه.

في عام 2009، أصدر مصرف ليبيا المركزي التعميم رقم (9)، الذي سمح للمصارف التجارية الليبية بتقديم منتجات مصرفية إسلامية مثل المرابحة والمشاركة والمضاربة. وقد ساهم هذا التعميم في توسيع نطاق الخدمات المصرفية الإسلامية في ليبيا وجعلها في متناول شريحة أوسع من العملاء. علاوة على ذلك، ينظم قانون المصارف رقم (46) لسنة 2012 أنشطة المصارف في ليبيا ويؤكد على أهمية تطوير القطاع المصرفي الإسلامي. ويلزم هذا القانون المصارف الإسلامية بالامتثال لأحكام الشريعة الإسلامية، ويضع شروطًا محددة لتأسيسها وترخيصها ومزاولة أعمالها.

ج. حظر المعاملات الربوية:

في عام 2013، أصدر القانون رقم (1) لسنة 2013 بشأن منع المعاملات الربوية، في المصارف التقليدية من ممارسة المعاملات بالفائدة والربا. يُسَهم هذا القانون في خلق بيئة تنافسية بين المصارف الإسلامي والمصارف التجاري التقليدي. وفي العام نفسه، أُنشئت الهيئة المركزية للرقابة الشرعية لضمان وتوافق جميع المعاملات المالية في البلاد مع مبادئ الشريعة الإسلامية.

في عام 2015، أصدر مجلس النواب الليبي القانون رقم (7)، المعدّل لعدد رقم (1) لسنة 2013، والذي ألغي الفائدة للمؤسسات الاعتبارية من 1 يناير 2020. وبعد عامين، في عام 2017، بدأ أول مصرف إسلامي في ليبيا عملياته، بخطوةً ضروريَّةً في تعزيز القطاع المصرفي الإسلامي.

في عام 2018، بدأت لجنة الاستشارية لمصرف ليبيا المركزي بإعداد دليل حوكمة المصارف الاسلامية، الذي يُعزز الشافية في هذا القطاع.

د. تنظيم العمليات المصرفية الإسلامية:

أصدر مصرف ليبيا المركزي منشور رقم (4) لسنة 2022، والذي ينظم عمليات تمويل المرابحة في المصارف الليبية. ويساهم هذا المنشور في تطوير منتجات مصرفية إسلامية جديدة من خلال تنظيم عمليات تمويل المرابحة في المصارف الليبية. كما يُسهم هذا المنشور في تعزيز الشفافية والنزاهة في عمليات التمويل الإسلامي، ويساهم في جذب المزيد من العملاء إلى هذا القطاع.

هـ. تعزيز حوكمة المصارف الإسلامية

أصدر مصرف ليبيا المركزي المنشور رقم (25) لسنة 2023، المتضمن دليل حوكمة المصارف الإسلامية. يُحدد هذا الدليل معايير حوكمة المصارف الإسلامية في ليبيا، مما يُسهم في تعزيز ثقة العملاء بهذا القطاع، وضمان أمنه واستقراره، وتحسين جودة الخدمات المصرفية الإسلامية المقدمة.

نلاحظ مما سابق أن التشريع الليبي، قد خطا خطوات إيجابية نحو دعم المصارف الإسلامية. إلا أن هذا القطاع يواجه العديد من التحديات والعقبات التي تعيق تقدمه. ومن أهم هذه التحديات:

عدم وجود قانون شامل للمصارف الإسلامية. فمع وجود بعض القوانين واللوائح التي تُنظم عمل المصارف الإسلامية، إلا أنه لا يوجد قانون شامل يُنظم هذا القطاع بشكل كامل، ويُحدد أحكامه وضوابطه. وهذا يُخلق ثغرات قانونية تُعيق عمل المصارف الإسلامية وتؤثر على استقرار هذا القطاع. بإضافة على ذلك، هناك غموض في بعض الأحكام الفقهية المتعلقة بالمعاملات المالية الإسلامية، وخاصةً الأحكام المتعلقة بالمنتجات والخدمات الجديدة، والتي لم تُعالج بشكل كافٍ في المصادر الفقهية التقليدية. يؤدي هذا الوضع إلى اختلافات في الآراء الفقهية وتردد المصارف الإسلامية في تبني بعض هذه المنتجات.

وبالتالي أن معالجة هذه التحديات يتطلب تضافر جهود مختلف الجهات المعنية، بما في ذلك الحكومة والمصارف الإسلامية والمؤسسات التعليمية والهيئات التنظيمية ووسائل الإعلام. ومن خلال التعاون والتكامل بين هذه الجهات، يمكن تعزيز الصيرفة الإسلامية في ليبيا وتحقيق تقدم ملموس، بما يخدم الاقتصاد الوطني ويساهم في تلبية احتياجات المجتمع بشكل أفضل.

ورغم هذه التحديات، تُثبت هذه الجهود التزام ليبيا بتطبيق مبادئ الشريعة الإسلامية، تتمثل في تقديم نموذجًا يُحتذى به للدول الأخرى التي تسعى إلى تطبيق نظام مالي إسلامي عادل.

الخاتمة

أظهر هذا البحث أن تشريعات المنظمة للمصارف الإسلامية في ليبيا شهدت تطورًا هامًا خلال العقود الماضية، بدءًا من غيابها التام خلال فترة المملكة، مرورا ببداء الاهتمام بها في عهد الجماهيرية، وصولًا إلى الاهتمام المتزايد بها بعد ثورة 17 فبراير. على الرغم من التحديات التي لا تزال تواجهها هذه التشريعات، إلا أن هناك فرصًا واعدة لتطويرها وتحسينها.

يختتم هذا البحث باستعراض أهم النتائج والتوصيات المتعلقة بتطور ومستقبل تشريعات الصيرفة الإسلامية في ليبيا:

من النتائج التي توصلت إليها:

- في المرحلة التمهيدية فشلت ليبيا في تطبيق الصيرفة الإسلامية في المرحلة التمهيدية بسبب عدة أسباب: نقص في المنتجات المالية، نقص في التوعية، بنية قانونية غير مهيأة، ومقاومة من القطاع المصرفي التقليدي..
- شكلت مرحلة التأسيس التشريعي خطوة أساسية في رحلة ليبيا نحو إرساء نظام مصرفي إسلامي متكامل .تميزت هذه المرحلة بجهود التعديل، وتأكيد تطبيق الشريعة الإسلامية، مهدت هذه الخطوات الطريق لظهور منتجات وخدمات مصرفية إسلامية في ليبيا خلال العقود اللاحقة.
- في مرحلة التحول ما بعد ثورة 17 فبراير 2011: شهدت ليبيا اهتماماً متزايداً بالمصارف الإسلامية، إلا أن هذا الاهتمام لم يُترجم إلى إصدار تشريعات خاصة تنظم عملها. ولا يوجد في ليبيا قانون موحد ينظم عمل المصارف الإسلامية، مما يُعيق نموها ويُحد من قدرتها على تحقيق أهدافها.
- سنّ قانون خاصّ يُنظّم معاملات المرابحة والمضاربة والمشاركة والتأمين، ويُحدّد أهدافها، ويُسرّع من وتيرة أنشطتها، ويُحدّد علاقاتها مع مختلف الجهات المعنيّة. وتوعية الجمهور بمفاهيم الصيرفة الإسلامية.

المراجع

أبو ديربالة، ع. م.، ومختار، م. م. (2019). التحول من البنوك التقليدية إلى البنوك الإسلامية: التحديات والعقبات (دراسة حالة على ليبيا). مجلة العلوم النقية والتطبيقية، 18(2).

أحمد بلقاسم التواتي، & عبد الفتاح أحمد العائب. (2016). مقومات ومعوقات تطبيق صيغة بيع السلم بالمصرف الزراعي الليبي. *مجلة آفاق اقتصادية*، *2*(03)، 107-144.

أحمد مسعود. (2023). آفاق التمويل بصيغة الصكوك الإسلامية في المصارف الإسلامية الليبية دراسة تطبيقية على مصرف اليقين. *Journal of Humanitarian and Applied Sciences*، *8*(15)، 137-150.

أحمد مصطفى أحمد مليطان، أ. زكريا محمد بنور الشّريف، & غالية بو هدة. (2024). بيان القيمة القانونيّة للمعايير الشّرعيّة (أيوفي) في المؤسّسات الماليّة الإسلاميّة الليبيّة. *مجلة الجامعة الأسمرية*، *37*(1)، 35-63.

البراسي، م. أ. أ.، بيلو، ن.، والحبشي، س. م. (2018). تحويل البنوك التقليدية إلى البنوك الإسلامية في ليبيا: المشاكل والتحديات. المجلة الدولية للمحاسبة، 3(15)، 25-39.

الجبيري، & سعد ميلاد خليفة. (2020). *صيغة التمويل الإسلامي بالمشاركة وآثارها العلمية في التنمية الاقتصادية* (Doctoral dissertation، جامعة الزاوية).

جمعة محمود الزريقي. (2010). موقف التشريع الليبي من قيام الخدمات المالية الإسلامية وفقا لقانون المصارف رقم (1) لسنة 1373 هجري (2005 ميلادي). مؤتمر الخدمات المالية الإسلامية الثاني.

حامد مولود على الرك. (2022). المصارف الإسلامية الليبية وقواعد العمل الشرعي وضوابطها. *مجلة جامعة صبراتة العلمية*، المجلد *6 العدد* (12)، 213-228.

حامد مولود على الرك. (2023). المقررات المحاسبية وملاءمتها لسوق العمل بالمصارف الليبية. *مجلة جامعة صبراتة العلمية*، *7*(13)، 142-121.

الشائبي، محمد علي نصر سالم، & اللايذ، على عبد الغني (مشرف). (2011). *تكيف نظم الرقابة الداخلية مع استخدام تكنولوجيا المعلومات وأثره على موثوقية القوائم المالية: دراسة تطبيقية على المصارف التجارية الليبية* (Doctoral dissertation).

صلاح الدين علي محمد البريكي، & أحمد سفيان شيء عبد الله. (2023). أثر الحقوق المالية غير المشروعة قبل التحول نحو الصيرفة الإسلامية على الأداء المالي للمصارف الإسلامية شرعياً بعد التحول وكيفية معالجتها: دراسة تحليلية للحالة الليبية. *مجلة إسرا الدولية للمالية الإسلامية*، 14(1)، 80-107.

عبد القادر رحاب، & فوزي. (2020). معوقات تحول المصارف التقليدية الليبية إلى مصارف إسلامية دراسة تطبيقية على مصرف الجمهورية بمدينة طرابلس.